ملف

والقتلى من المزارعين . وكذلك حدثت اضرابات ومظاهرات في مناطق اخرى وخاصة في النبطية .

وبعد تطبيق النظام الجديد اصبح قسم من شركة الريجي في لبنان فرعا لشركة احتكار الدخان البريطانية في لندن ، حيث اشترت هذه الشركة شركة صوايا اولا ثم شركة سابا ، وبقيت شركتا فاضوف والعراوس ، حيث كان مجلس ادارة الشركة في ذلك الوقت مؤلفا من ١٢ عضوا ، ٧ فرنسيين ، ٣ انكليز ، ٤ من السويديين و٣ لبنانيين ، وقد مثل هؤلاء مصلحة الاستعمار واعوانه .

يتضح مما تقدم كيفية اعادة مسرحية حصر التبغ والتنباك لتنعم بها شركة الريجي ٢٥ سنة جديدة ، ولتتابع مص دماء وجهد المزارعين الذين يكدون طوال الموسم .

وبالتالي اصبح انتاج التبغ خاضعا لمشتر واحد يضع الاسعار مسبقا دون علم المزارع ، بل دون السماح له بالاطلاع على كيفية وضع التسعيرة حيث كان لهذا التكتم على مصلحة المزارعين بشكل اساسي ، لانهم كانوا هدف مثل هذه الاجراءات ، لان الاقطاعي والملاك الكبير مهما «فسخوا» الادارة عليهم ، فانهم يحصلون على ارباحهم كاملة .

وبقيت هذه الشركة تستغل زراعة وتصنيع التبغ في سوريا ولبنان حتى عام ١٩٥٠...وبعد الانفصال الاقتصادي بين سورياً ولبنان ، اصبحت زراعة التبغ في لبنان امتيازا للادارة اللبنانية لحصر التبغ والتنباك وهو الاسم الجديد للشركة القديمة !

واستمرت سياستها الاحتكارية بتواطؤ المسؤولين ، واستغلت حالة « رخص » الدخان اسوا استغلال ، حيث كانت وسيلة من وسائل الابتزاز الرخيص لعرق ودم المزارعين ، حيث تمركزت هذه الرخص بايدي عدد قليل من الاقطاعيين والازلام والمحاسيب والمتنفذين ، فهؤلاء يحوزون على رخص بمئات الدونمات ، ويقومون بتاجيرها للمزارعين باسعار مرتفعة (٢٠٠ ليرة للدونم الواحد) .

كان يمكن للدولة ان تستعيد امتياز شركة الريجي عند اطلالة العام ١٩٥١ ، لكن السلطة امعانا منها في سياستها المبنية على الاحتكار والظلم والاضطهاد ، تجاهلت الامر وتركت للشركة حرية استغلال المزارعين لعشر سنوات جديدة ، رغم صرخات المزارعين التي ارتفعت من اجل كف يد هذه الشركة الاحتكارية **واستلام كامل مؤسساتها .**

وفي اواخر العام ١٩٦٠ ، وهو العام الذي حدد نهاية لاستثمار الريجي ، حصلت المخالفة الدستورية الكبرى في لبنان ، اذ اقدمت الحكومة بموجب قرار وزاري ، ومن دون الحصول على موافقة مجلس النواب على تمديد مفعول شركة الريجي الاحتكارية مدة عشر سنين تنتهي في العام ١٩٧٠ ، ضاربة عرض الحائط كل التحركات الجماهيرية التي قام بها المزارعون استنكارا لمثل هذه الخطوة التآمرية على حياة فئة واسعة من كادحي الريف اللبناني .

وقد مر العام ١٩٧٠ دون ان تلتفت الدولة ولو التفاتة الى مثل هذا الموضوع ، متجاهلة الاوضاع غير القانونية التي تكتنف وضع الشركة وادارتها ، فاستمرت تمارس دورها في نهب المزارعين ، وتكبيد خزينة الدولة خسائر فادحة من خلال فساد الادارة وتبذيرها . وقد جدد بعد ذلك للشركة بقرار اخر حتى نهاية ١٩٧٣ .

وهذا ذلك الحين ، ومن الادراك الى الفرنسيين الى الاستقلاليين وشركة الريجي توجه اقدار مزارعي التبغ وتتحكم بخبزهم، متوكئة على كتف هذا او ذاك من السياسيين

انتاج التبغ في المناطق البقاعية هو من اجود انواع التبغ العالمي

مستعينة بهذا او ذاك من المتنفذين ، حتى باتت هي الدولة سلطة وجهاز قمع وكواليس ومحاسيب .

٩٢ سنة وحكاية المزارعين مع الريجي تزداد تخضبا بالدمع والدم . حكايات قهر تقصها الحقول البور والكروم اليباس ، والقرى المقفرة من الضوء .

بين ١٨٨٣ ــ ١٩٧٥ رحلة مزارعي التبغ عن الزمان والمكان ، استيطان التعب اليومي على مدار العام في مفاصل الاب والام والطفل .

بداية الموسم
بداية الصراع !

زراعة التبغ كما تبين واقعة تحت رحمة شركة الريجي وبالتالي المزارعين يعيشون ايضا تحت « رحمتها » فهي التي تحدد المساحات المزروعة ، وهي التي تتحكم باعطاء الرخص وهي التي تخمن الانتاج وتعطي الاسعار النهائية ،

لذلك فرقاب المزارعين دائما تحت « سيفها » ، والمزارعون ما كانوا تحولوا الى مثل هذه الزراعة لولا قلة مشاريع الري التي تحول الاراضي «البور» لاراضي صالحة لزراعة الخضروات وهذه الزراعة تعطي المزارع مواسم زراعية متعددة وبالتالي تساعد على تحسين اوضاعه .

لكن ندرة المشاريع المائية تدفع المزارعين نحو مثل هذه الزراعة رغم كل المآسي التي يلاقونها منذ اليوم الاول لبدء الموسم الزراعي . فما هي قصة النبتة ؟ وكم يستغرق العمل لقطف ثمرة الجهد ؟

البحث عن
الرخصة !

لقد قلنا في بداية حديثنا ان ٧٥ بالمئة من المزارعين يزرعون بين

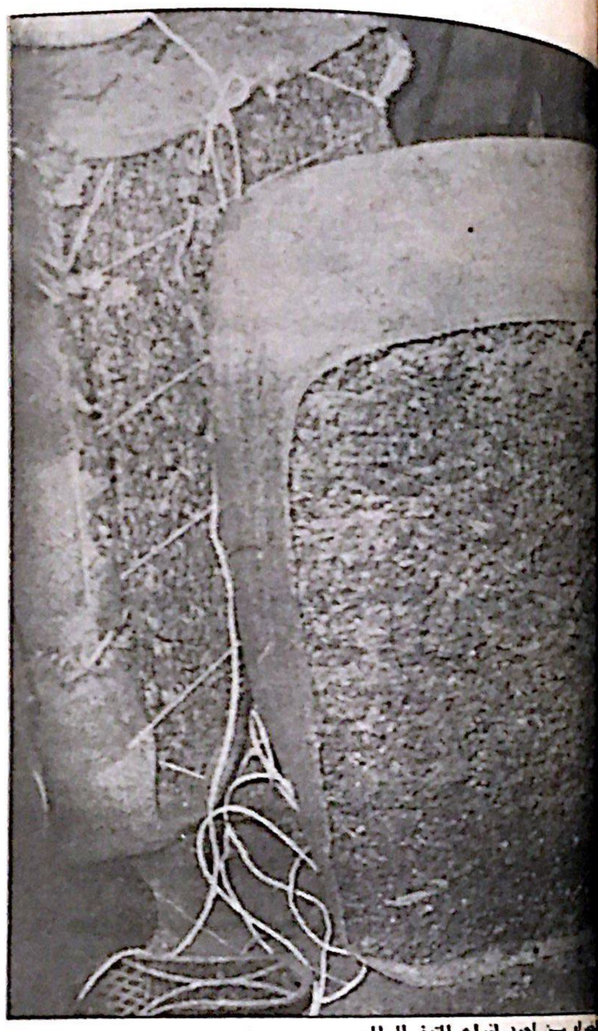

اثناء قطاف التبغ

اكرام واحد وتوابعه . وهذا ما دفع الكثيرين منهم لاستئجار دواجنهم الخاصة ، ليستطيعوا متابعة عملهم الحقلي . وهذا ما يرغمهم في شراء الزاد والسجائر من السحاب الرخص ، الاقطاعيين والمتنفذين والتجار .

تبلغ الزارع ٢٠٠ ليرة بدل ضمان رخصة الدونم الواحد ، وبهذا العمل الفني .

الموسم المزارعي التبغ يبدأ مع الايام الاولى للشهر الحالي شباط حيث يتم اعداد الزراعة الشتوية (المشاتل) ، وينزل الى العمل الاب والام والاطفال ، الشريان الرئيسي من عرق العائلة ، ويستحب هذا العمل نفسه حتى اوائل ايار ، حينها يتم تشتيل الدخان وتدخله في الحقل ، ليبدأ موسم التعب . اذ ان الارهاق يزداد باستمرار مع نمو نبتة الدخان .

وهكذا يحصن المزارع نبتة الدخان ويرعاها طيلة تعطيه اخر اليوسم ما يسد به رمقه ، وكم من مزارع لا يجد الطبيب بل لا يستطيع ان يحمل والده المريض الى الطبيب ، لكنه والنبتة تتعرض للامراض الخطرة ، تراه يرش الادوية لمكافحتها (ومن الامراض التي تصيب الدخان الكن وغيره) .

في اواخر ايار يبدأ القطف (اذ يبدأ العمل من الساعة الواحدة ليلا وحتى الثامنة صباحا . وينتقل العمل الى المنزل لبشك الدخان وهدف مراقبة دوره . يرتبونها لتقطف الريحي الثمار بكل سهولة ، ويجني الارباح بدون اي عناء او تعب .

ان المزارعين يزرعون ويجهدون انفسهم ليخسروا في النهاية امامهم عمالقة الشركة الاحتكارية وازلامها في المنطقة ، والمتنفعين من وجودها ، رغم هذا الوجود غير القانوني ، الذي تتستر عليه الدولة وتعرض حريتها للخسارة لو الخسارة .

بعد عطية « التصنيف والشك » الفضية التي تستنفد كل مجهود العائلة من الاب حتى اصغر طفل ــ وحاجة الاب الشديدة لخدمات اولاده بضفر الثلاثة اثناء الثلاثين لتعطيل مدارسهم لمعاونة ابائهم على تحمل اعباء هذا العمل الفني ــ .

وتحمل « حبال » الدخان الى « منشر » خاص ليتم تجفيفه ، ليوضع بعد ذلك في رزم ويستمر هذا الانهماك حتى اواخر ايلول . فتنقل رزم الدخان الى مكان يدعى « الرطب » لتبدأ من جديد عطية فرز الدخان وتصنيفه ، « تصفيته » ورقة ، ورقة ، ووضعه في « الصك » (والصك صندوق خشبي يوضع فيه الدخان) .

اصناف الدخان كما تريدها الريجي !

١ ــ « التكميبة » : او عديم النفع ، وهذا النوع لا يتم تسليمه الى الشركة التي لا تستقبله ، فيرمى او يحرق . لكن بنفس الوقت تستلم الشركة هذه التكميبة من الاقطاعيين والازلام بالاسعار العادية .

٢ ــ « التنوه » : او المتدني ، يأتي هذا الصنف بعد التكميبة ويحسب باسعار متدنية ، ليرتين للكيلو الواحد .

٣ ــ «الصيلية» : على انواعها وهي النوع الوسط يحسب سعر الكلغ حتى الـ ٥ ليرات .

٤ ــ الجيد (الطربونة والرقبة) ويحسب الكيلو منه بسعر ٦ ليرات .

ومع اخر مراحل تصنيف الدخان وتوضيبه ، يبدأ الصراع من جديد مع الشركة التي تفرض الاسعار التي تريدها ، ووفقا للمواصفات ، اذ لا دخل ابدا لجودة الدخان او سوء نوعه ، فتعطي الشركة الاسعار التي تريدها ولمن تريد ، دون العودة لنوع التبغ المنتج . وكثيرا ما حدث ويحدث، بان يقوم بعض المتنفذين بحشو « الحجارة والتبن » بين الدخان، فيكسبه هذا المزيد من الارباح .